



International Monetary Fund

Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/543

للتشر الفوري

١ ديسمبر ٢٠١٥

المجلس التنفيذي يستكمل مراجعة ٢٠١٥ لتقييم حقوق السحب الخاصة

في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٥، استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة التي تتم كل خمس سنوات لطريقة تقييم حقوق السحب الخاصة (SDR) (راجع [البيان الصحفي رقم 15/540](#))، حيث وافق على تكوين العملات المعدل وأوزانها الترجيحية التي تتحدد على أساسها قيمة حقوق السحب الخاصة. وقد قامت مناقشة المجلس في هذا الخصوص على تقرير خبراء الصندوق حول مراجعة طريقة تقييم حقوق السحب الخاصة.

وطبقا لطريقة التقييم المعمول بها والتي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠، تتم مراجعة سلة عملات حقوق السحب الخاصة كل خمس سنوات ما لم تطرأ تطورات في تلك الأثناء تبرر إجراء مراجعة مبكرة. ويتم في مراجعة حقوق السحب الخاصة تقييم معايير اختيار العملات، والعملات المختارة، ومنهجية الترجيح، وتكوين سلة أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة، بهدف زيادة جاذبيتها كأصل احتياطي دولي.

وتتضمن سلة تقييم حقوق السحب الخاصة منذ عام ٢٠٠٠ العملات الأربعة الصادرة عن البلدان الأعضاء في الصندوق، أو الاتحادات النقدية المنضم إليها أعضاء في الصندوق، التي تتوفر فيها الشروط التالية (١) أن تكون صادراتها من السلع والخدمات هي الأكبر قيمة خلال فترة الخمس سنوات المنتهية قبل تاريخ سريان التعديل، و (٢) أن يقرر الصندوق قابلية عملاتها للتداول الحر طبقا للمادة الثلاثين (و) من اتفاقية تأسيسه. والعملية القابلة للتداول الحر هي عملة العضو التي يقرر الصندوق أنها (١) واسعة الاستخدام بالفعل لأداء مدفوعات عن المعاملات الدولية، و (٢) واسعة التداول في أسواق النقد الأجنبي الرئيسية.

وقد أجرى المجلس التنفيذي آخر مراجعة لتقييم حقوق السحب الخاصة في عام ٢٠١٠ وخلص إلى استمرار أربع عملات (الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني) ضمن سلة حقوق السحب الخاصة. وفي ذلك الوقت، كانت الصين قد استوفت معيار الصادرات ولكن اليوان لم يكن مدرجا في سلة حقوق السحب الخاصة لأن المجلس ارتأى أنه غير قابل للاستخدام الحر. وفي مناقشة غير رسمية جرت في يوليو الماضي حول الاعتبارات المبدئية لهذه المراجعة، رأى المديرون أنه من الملائم أن تركز المراجعة على ما إذا كان اليوان عملة قابلة للاستخدام الحر، مما يمكن أن يسمح بإدراجه في سلة حقوق السحب الخاصة ضمن إطار التقييم الحالي. وفي ذلك الوقت، دعا المديرون خبراء الصندوق أيضا إلى وضع مقترحات لتغيير صيغة الترجيح المعمول بها لتحسين اتساق أوزان السلة حسب الأهمية النسبية للعملات في المعاملات الدولية.

وفي أغسطس ٢٠١٥، وافق المجلس التنفيذي على تمديد العمل بسلة حقوق السحب الخاصة الحالية من ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ (راجع [البيان الصحفي رقم 15/384](#)). وقد مُنح هذا التمديد لضمان استمرار العمليات التي تستخدم فيها حقوق السحب الخاصة بسهولة ويسر إلى حين استكمال المراجعة الجارية، لإتاحة وقت كاف أمام مستخدمي العملة للتكيف مع التغيير في حالة اتخاذ قرار بإضافة عملة جديدة للسلة، واستجابةً لآراء مستخدمي حقوق السحب الخاصة الذين يفضلون تجنب أي تغييرات في السلة في نهاية السنة التقييمية.

تقييم المجلس التنفيذي^١

اختتم المديرين التنفيذيون مراجعتهم لطريقة تقييم حقوق السحب الخاصة التي تتم كل خمس سنوات. وأكدوا مجدداً على المعيارين القائمين لاختيار العملات المدرجة في سلة حقوق السحب الخاصة - معيار الصادرات ومعيار قابلية الاستخدام الحر - كما طبقوا المعيارين في هذه المراجعة.

وقال المديرين إن ترتيب أكبر البلدان المصدرة لا يزال دون تغيير يُذكر منذ المراجعة الأخيرة. وذكروا أن الصين، ثالث أكبر بلد مُصدّر، لا تزال تقي بمعيار الصادرات المطلوب لإدخال عملتها في سلة حقوق السحب الخاصة، مشيرين إلى الهامش الضيق الذي يفصل بين اليابان والمملكة المتحدة اللذين يحتلان المركزين الرابع والخامس على الترتيب. وإذ أقر المديرين بأن الطلب على أي عملة كأصل احتياطي يعكس في الأساس المركز الاقتصادي للمنطقة التي تصدر فيها، فقد اتفقوا على أن المنهج القائم على العملة والمطبق بالفعل على الاتحادات النقدية ينبغي أن يستخدم مع كل العملات عند تقييم معيار الصادرات.

وأشار المديرين إلى الزيادة الكبيرة في استخدام وتداول اليوان على المستوى الدولي منذ المراجعة السابقة، وذلك حسب كل المؤشرات التي استرشد بها التقييم. واتفقوا على أن اليوان يمكن اعتباره الآن "واسع الاستخدام بالفعل لأداء مدفوعات عن المعاملات الدولية" و"واسع التداول في أسواق النقد الأجنبي الرئيسية".

وأثنى المديرين على السلطات الصينية لما أجرته من إصلاحات كبيرة دعمت تدويل اليوان ومن شأنها تيسير استخدامه في عمليات الصندوق. وأقروا بوجود بعض التحديات التشغيلية المتبقية، متوقعين تخفيف أثرها من خلال عدد من العوامل، بما فيها وصول أعضاء الصندوق ومستخدمي حقوق السحب الخاصة دون قيود إلى الأسواق الداخلية والخارجية. وشدد المديرين على أهمية استمرار الإصلاحات الأخيرة وتعميقها ومعالجة ما قد ينشأ من قضايا تشغيلية في هذا السياق.

وفي ضوء الاعتبارات أعلاه، اتفق المديرين على اعتبار اليوان قابلاً للاستخدام الحر اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٦، كما اتفقوا على أنه سيصبح مستوفياً لمعباري الإدراج في سلة حقوق السحب الخاصة اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار وسيتم إدراجه في السلة كعملة خامسة إلى جانب الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني. ورأى المديرين أنه من الملائم توسيع السلة لتشمل خمس عملات، نظراً للتغيير الذي طرأ مع الوقت على الترتيب النسبي لأنصبة صادرات اليابان والمملكة المتحدة. ورأوا أيضاً أن العبء الإداري الذي يستتبع إضافة عملة إلى السلة هو عبء يمكن تحمله. ويتوقع من سلطات كل البلدان ذات العملات الممثلة في سلة حقوق السحب الخاصة، والتي أصبحت تضم الآن السلطات الصينية، أن تحتفظ بإطار

^١ يمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في هذا القسم على الموقع الإلكتروني التالي:

لسياساتها يجعل من السهل على الصندوق وبلدانه الأعضاء ومستخدمي حقوق السحب الخاصة الآخرين استخدام عملاتها في معاملاتهم.

واتفق المديرون على أن سلة حقوق السحب الخاصة ينبغي أن تعكس خصائص العملات وليس البلدان الأعضاء، ومن ثم ينبغي أن يطبق على كل العملات عند تحديد أوزانها الترجيحية نفس المنهج القائم على العملات الذي يطبق على الاتحادات النقدية منذ عام ٢٠٠٠. ورحبوا بالمقترحات المتعلقة بصيغة الترجيح على اعتبار أنها تعالج عددا من القضايا التي أشارت إليها المراجعات السابقة، ولا سيما عن طريق زيادة النسبة المخصصة للمتغيرات المالية في مقابل الصادرات، وتوسيع نطاق المتغيرات المالية لتشمل معاملات القطاع الخاص، وتحديد أوزان ثابتة للصادرات والمتغيرات المالية.

وعلى وجه الخصوص، أيد المديرون اعتماد صيغة تتألف من أوزان متساوية للصادرات ومتغير مالي، على أن يشمل المتغير المالي نسبة متساوية للحيازات الرسمية من النقد الأجنبي، وحجم التداول في سوق النقد الأجنبي، ومجموع التزامات البنوك الدولية وسندات الدين الدولية. ورأوا أن هذه الصيغة بسيطة وشفافة، بالإضافة إلى حفاظها على استقرار تكوين السلة بشكل عام واستمرارية طريقة التقييم. واتفق المديرون على أنه إذا كانت أي بيانات عن أي متغير داخل في صيغة الترجيح غير متوافرة من مصادر موحدة أو غير متاحة عن كل عام من الأعوام التي تغطيها فترة التقييم، يتعين استخدام مصادر بيانات بديلة ملائمة وحساب البيانات المتوافرة كمدخلات. وشددوا على أهمية بذل الجهود لمعالجة ثغرات البيانات المتبقية، بما في ذلك تغطية العملة في قاعدة بيانات تكوين عملات الاحتياطيات الرسمية (COFER)، قبل المراجعة التالية لحقوق السحب الخاصة.

ورأى المديرون أن الأدوات المالية الممثلة للعملات الأربعة المستخدمة حاليا في تحديد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة لا تزال ملائمة. وبالنسبة لليوان، رأوا أن العائد المعياري لثلاث سنوات على سندات الخزنة الصينية يعكس بشكل عام ظروف سوق المال المحلية كما تتسم خصائص مخاطره الائتمانية بأعلى مستويات الجودة. وبالتالي، اتفقوا على أنه أنسب أداة مقومة باليوان وأنه يفي بالموصفات المستقرة للأدوات المالية الداخلة في سلة سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، ومن ثم قرروا إضافته إلى السلة.

وقال المديرون إنه من المرجح أن يتأثر سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، كما حدث في الحالات السابقة، عند بدء العمل بسلة عملات حقوق السحب الخاصة الجديدة. وقالوا إنهم يتطلعون إلى عقد مناقشة شاملة لانعكاسات أي تغييرات في سعر الفائدة في سياق المراجعة القادمة لمركز الدخل في الصندوق والمقرر إجراؤها في إبريل ٢٠١٦. ومن شأن هذا أن يسمح باتخاذ أي قرارات ذات صلة على مستوى السياسات قبل بدء العمل بسلة حقوق السحب الخاصة الجديدة بفترة كافية.

وأقر المديرون بضرورة إتاحة وقت مسبق للصندوق وبلدانه الأعضاء ومستخدمي حقوق السحب الخاصة الآخرين لتوفير أوضاعهم مع قرارات اليوم. وعلى ذلك، اتفقوا على أن تسري كل التغييرات المشار إليها أعلاه اعتبارا من ١ أكتوبر ٢٠١٦.

واتفق المديرون على سريان سلة حقوق السحب الخاصة لمدة خمس سنوات، تمشيا مع الممارسة السابقة. وبالتالي، وطبقا لقرارهم السابق الذي ينص على مد العمل بالسلة الحالية حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٦، اتفق المديرون على إجراء المراجعة القادمة لطريقة تقييم حقوق السحب الخاصة في موعد أقصاه ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، ما لم تطرأ تطورات تبرر إجراء المراجعة في تاريخ أسبق.

مرفق - تلخيص لأهم القرارات

تكوين وحجم سلة حقوق السحب الخاصة

قرر المجلس التنفيذي استيفاء اليوان المعايير المطبقة لاختيار عملات سلة حقوق السحب الخاصة. وعلى سبيل التحديد، قرر المجلس أن اليوان الصيني سيُعتبر عملة قابلة للاستخدام الحر اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٦ ويُدرج في السلة كعملة خامسة إلى جانب الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني. والهدف من تحديد ١ أكتوبر ٢٠١٦ كتاريخ للنفاز أن يتاح وقت كاف أمام الصندوق وبلدانه الأعضاء ومستخدمي حقوق السحب الخاصة الآخرين لتوفيق أوضاعهم تبعاً لهذه التغييرات.

أوزان العملات في سلة حقوق السحب الخاصة (وسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة)

اعتمد المجلس التنفيذي صيغة جديدة لتحديد أوزان العملات المدرجة في سلة حقوق السحب الخاصة لمعالجة القضايا المعترف بها منذ وقت طويل والمتعلقة بهذه الصيغة المستخدمة منذ عام ١٩٧٨. وتمثل الصيغة المعتمدة أحد بديلين لطريقة تقييم حقوق السحب الخاصة تم عرضهما في مراجعة عام ٢٠١٠، وهي تخصص نسبة متساوية لصادرات البلد المصدر للعملة ومؤشرا ماليا مركبا يتألف من نسب متساوية من الاحتياطيات الرسمية المقومة بعملة البلد العضو (أو الاتحاد النقدي) والموجودة في حيازة السلطات النقدية الأخرى غير المصدرة لهذه العملة، وحجم تداول هذه العملة في سوق النقد الأجنبي، ومجموع التزامات البنوك الدولية القائمة وسندات الدين الدولية المحررة بها.

وطبقاً للصيغة المعتمدة، سيتم استخدام الأوزان التالية لتحديد كميات كل عملة من العملات الخمس في سلة حقوق السحب الخاصة الجديدة التي يبدأ العمل بها في الأول من أكتوبر ٢٠١٦:

الدولار الأمريكي ٤١,٧٣%

اليورو ٣٠,٩٣%

اليوان الصيني ١٠,٩٢%

الين الياباني ٨,٣٣%

الجنيه الاسترليني ٨,٠٩%

وسيظل الدولار واليورو يمثلان الوزن الأكبر في سلة حقوق السحب الخاصة، على أن يتم حساب حجم كل عملة في السلة المعدلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ بناء على أسعار صرف العملات المدرجة فيها على مدار الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، على نحو يضمن أن تكون قيمة حقوق السحب الخاصة دون تغيير في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ في ظل سلة التقييم الحالية والمعدلة. وسوف ينشر الصندوق أحجاماً توضيحية للعملات في الأسابيع السابقة على الأول من أكتوبر ٢٠١٦.

ومن المقرر أن يصدر الصندوق في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ بياناً صحفياً يحدد فيه كميات العملات النهائية في سلة تقييم حقوق السحب الخاصة الجديدة والتي يبدأ العمل بها اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٦. وسيحدد أول سعر فائدة على حقوق السحب الخاصة في ٧ أكتوبر ٢٠١٦، ويتم تطبيقه في الأسبوع الذي يبدأ في ١٠ أكتوبر ٢٠١٦. ويُرجى الرجوع إلى موقع الصندوق الإلكتروني (<http://imf.org/external/fin.htm>) للاطلاع على مزيد من المعلومات حول حقوق السحب الخاصة.

سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة

قرر المجلس التنفيذي أن يمثل اليونان في سلة أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة بالعائد المعياري على سندات الخزانة الصينية بأجل ثلاثة أشهر. وسيظل سعر الفائدة على أذون الخزانة لثلاثة أشهر في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وسعر الفائدة الفوري لثلاثة أشهر على سندات الحكومة المركزية المصنفة AA فأعلى في منطقة اليورو (التي يصدرها البنك المركزي الأوروبي) هي أسعار الفائدة الممثلة للدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني والين الياباني واليورو، على الترتيب. وسيبدأ العمل بهذا التغيير اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٦.

المراجعة القادمة

تتم المراجعة القادمة لطريقة تقييم حقوق السحب الخاصة في موعد غايته ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، ما لم تطرأ تطورات قبل ذلك تبرر إجراء مراجعة مبكرة.